

تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي  
خلال الفترة: 2015-2020

**Evaluating of financial and banking inclusion in Algeria according to  
the Financial Access indicators  
during the period : 2015-2020**

رشيد نعيمة<sup>1</sup>، عيد الحفيظ بن ساسي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة ورقلة (الجزائر)، naimi.rachid1977@gmail.com

<sup>2</sup> جامعة ورقلة (الجزائر)، abdelhafidbensaci@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/10/09

تاريخ الاستلام: 2021/05/22

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر وتحديد مستويات أدائها خلال الفترة: 2015-2020 من أجل تقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي في الجزائر واقترح آليات لمعالجة الفجوات التي يحددها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي، وكذلك استخدمنا تقارير الهيئات الرسمية المحلية والدولية لجمع البيانات المتعلقة بالبحث، وتكون مجتمع الدراسة من مجموع الأفراد البالغين في الجزائر.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن نسبة امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر تصل إلى (73.61%) من إجمالي السكان البالغين وهي تفوق المعدل العالمي البالغ 69%، وهي نسبة تُفسر وجود مستويات أداء عالية في مؤشرات الوصول المالي.

الكلمات المفتاح: شمول مالي، وصول مالي، قطاع مالي ومصرفي.

تصنيف JEL : G2 : E2 : E50.

**Abstract:** This research paper aims to analyze of the financial access Indications, and to determine their levels of performance during the period:

2015-2020, in order to evaluate the level of development and inclusion in the financial sector in Algeria, and proposing policies treating the gaps it determines. To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used. We also used the reports of local and international official bodies to collect data related to the research. The study population consisted of all adults in Algeria. The results of this study showed that the percentage of owning an account in an official financial institution in Algeria reaches (73.61%) of the total adult population, which exceeds the global average of 69%, a percentage that explains the high levels of performance in financial access indicators.

**Key words:** financial inclusion, financial access, financial and banking sector.

**Jel Classification Codes :** G2 ; E2 ; E50.

## 1. مقدمة

بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008/2007 ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. هذا التعميم يؤدي إلى توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي الذي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن تعزيز الشمول المالي لجميع الفئات المختلفة في المجتمع أصبح هدفا رئيسا لدى العديد من البنوك المركزية. هذا الهدف يعزز من قدرة القطاع المالي والمصرفي على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه في دعم النمو الاقتصادي بكل فاعلية وكفاءة.

1.1 إشكالية البحث: الشمول في القطاع المالي والمصرفي يتيح فرص متكافئة لوصول جميع الفئات المختلفة في المجتمع إلى الخدمات المالية الرسمية الجيدة وبدون تمييز، ويعزز النمو الاقتصادي ويزيد من صلابة الاقتصاد ويحقق الاستقرار المالي. في ظل هذا السياق يمكننا طرح السؤال الرئيس التالي:

## ما هي مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر؟ وما هي مستويات أدائها

### خلال الفترة: 2015-2020 ؟

2.1 فرضيات البحث: يرتكز هذا البحث على الفرضية أساسية مفادها أن القطاع المالي والمصرفي في الجزائر له القدرة على الوصول إلى فئات مختلفة في المجتمع.

3.1 أهداف البحث : تهدف هذه الدراسة تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أبعاده ومؤشراته كما تهدف إلى تقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي والمصرفي الجزائري بناءً على مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية خلال الفترة (2015-2020). كما يهدف هذا البحث إلى اقتراح آليات لسد الفجوات ومعالجة الاختلالات التي تواجه مقدمي الخدمات المالية للسكان البالغين.

4.1 أهمية البحث: على مستوى الاقتصاد الكلي سعت البلدان النامية ومنها البلدان العربية وبجدية باتجاه وضع الإستراتيجيات الكفيلة بزيادة معدلات نفاذ الأفراد والمشروعات إلى الخدمات المالية الرسمية، من هنا فإن أحد أهم السبل الناجعة للوصول إلى شمول المالي قادر على تحقيق أهداف التشغيل والنمو والاستقرار المالي وتقليص جزء من فجوات الفقر هو تشخيص وتحليل وتقييم المؤشرات الرئيسة للشمول المالي، الأمر الذي يُسهم في رفع تلك المعدلات ودعمها من جانب ويحدد العوامل السلبية التي تعيق و/أو تمنع من زيادة معدلات الشمول المالي والعمل على معالجتها من جانب آخر، وقد استند هذا البحث على هذه الأرضية في تحديد أهميته.

5.1 منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي لمحاولة تقييم الشمول المالي وفق لمؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في الجزائر، وقد استخدمت الدراسة البيانات المجمعة من التقارير الرسمية الصادرة عن الهيئات الرسمية المحلية مثل تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات، وبعض الهيئات الدولية الدولية ممثلة في: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي، قصد تحليلها وتقييمها للاستفادة منها في تفسير النتائج.

6.1 حدود البحث: تمثلت حدود البحث في الآتي:

- الحدود المكانية: تتمثل بيانات تتعلق بالقطاع المالي والمصرفي الجزائري وبعض الدول العربية؛
- الحدود الزمانية: غطت الدراسة الفترة الواقعة ما بين : 2015-2020

7.1 الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها : تناول العديد من الباحثين الموضوع من نواحي متعددة مشكلة لنا أساس الانطلاق لدراستنا الحالية، ومن خلال الإطلاع على بعض الأبحاث والدراسات والمقالات، سنقتصر على أهم هذه الدراسات التي تم تفصيلها على النحو الآتي:

أ- دراسة (محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، 2019): تهدف الدراسة إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر واقترح العوامل المساعدة على تعزيز الاشتغال المالي في ظل الإصلاحات والتطورات المالية والمصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر.

- المجتمع/العينة: الجزائر.

- متغيرات الدراسة: متطلبات الشمول المالي.

- نتائج الدراسة: وجود عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي تندرج كلها ضمن هدف تعزيز نشر استعمال الخدمات المالية وإتاحتها لجميع فئات المجتمع، وغياب إستراتيجية وطنية واضحة المعالم قلل من مستوى انتشار واستعمال الخدمات المالية.

ب- دراسة (فضيل بشير الضيف، 2020): تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي، ومبادئ وأهميته ومقارنة مستوياته مع بعض الدول العربية.

- المجتمع/العينة: الجزائر.

- متغيرات الدراسة: الشمول المالي.

- نتائج الدراسة: وجود ارتفاع في معدلات الاستبعاد المالي في الدول العربية وعلى رأسها الجزائر وبدرجة أقل في دول الخليج العربي، لهذا ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة أنظمة الدفع وهذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المالية والمصرفية، مع ضرورة الاهتمام بوضع إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع.

ج- دراسة (حسيني جازية، 2020): تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على حقيقة الشمول المالي في الدول العربية ودور الخدمات المالية الرقمية في زيادته. من خلال دراسة مفهوم الشمول المالي وأهميته وجوانبه، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات الجزئية له في الدول العربية ومقارنتها ببعضها البعض، وكذلك دراسة الخدمات المالية الرقمية.

- المجتمع/العينة: الدول العربية.

- متغيرات الدراسة: الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي.

- نتائج الدراسة: لا تزال المنطقة العربية في أدنى المستويات عالمياً، لجهة الشمول المالي بسبب ضعف الجهود المبذولة لزيادة الشمول المالي خاصة في الجزائر، وغياب المنافسة بين المؤسسات المالية. كما أن هناك غياب التثقيف المالي وتفاوت واضح بين الدول العربية في اهتمامها بتعميم الخدمات المالية الرسمية على كافة فئات المجتمع.

د- الدراسة الحالية: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي الجزائري من خلال تحليل ثلاثة مؤشرات أساسية للشمول المالي على المستوى الكلي، وهي: مؤشر الوصول المالي، ومؤشر العمق المالي، ومؤشر الاستخدام المالي. والتوصية بسياسات لمعالجة الفجوات التي يحددها،

- المجتمع/العينة: الجزائر.

- متغيرات الدراسة: مؤشرات الوصول المالي، الشمول المالي والمصرفي.

- نتائج الدراسة: القطاع المالي والمصرفي في الجزائر له القدرة على الوصول واختراق المستفيدين (العملاء).

## 2. الإطار النظري للدراسة

1.2 مدخل إلى الشمول المالي: يهدف الشمول المالي لتعميم ونشر الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد، والمؤسسات، وفيما يلي توضيح أكثر لمفهومه.

### 1.1.2 مفهوم الشمول المالي والألفاظ ذات العلاقة

أ) تعريف الشمول المالي لغةً: جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: شَمَلَ، شَمَلًا وشُمُولًا، فهو شامل، والمفعول مَشْمُول. نقول شَمَلَ الأمر القومَ: عَمَّهم. وشَمِلَ الأمرُ برعايته: رعاه وتبناه. وأشمل القوم خيرًا: عَمَّهم. واشتمل الأمرُ على كذا: تضمَّنه واحتواه (عمر، 2008م، صفحة 1236).

ب) تعريف الشمول المالي اصطلاحاً: يقصد بالشمول المالي "أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (الطيب، 2020م، صفحة 5).

2.1.2 مفهوم الشمول المالي من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية: صدرت عدة تعريفات للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة حيث كان أبرزها الجهات التالية:

- تعريف مجموعة العشرين (20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي هو: "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع

احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (برنيه، عبيد، و حبيب، 2019م، صفحة 1).

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة العالمية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي هو: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالي الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكامل، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المال، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (صليحة، حمدي، و حفيبي، 2019م، صفحة 3).

- تعريف بنك الجزائر ومجلس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي هو: "إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة بأسعار تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف" (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 5).

- تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP): "هو الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية" (برنيه، عبيد، و حبيب، 2019م، صفحة 3).

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف الشمول المالي بأنه: الحالة التي يتاح فيها ضمان وتوفير مجموعة من الخدمات المالية الأساسية إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخل المنخفضة والمحرومة، بتكلفة معقولة وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها.

يقصد بالخدمات المالية الأساسية، تلك الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم من خلال القنوات المالية الرسمية المرخصة في القطاع المالي والمصرفي بشقيه المصرفي وغير المصرفي وتشمل الآتي (نورين، 2015، صفحة 5):

- حسابات الإيداع (جارية أو آجلة)، وحسابات الادخار؛
- التمويل (الائتمان)، وحسابات التحويلات المالية؛

▪ خدمات التأمين، وخدمات المشورة المالية.

2.2 الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي: هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي، تشمل البنية التحتية المالية، وتوفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي.

1.2.2 دعم البنية التحتية المالية: يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة، إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي. يتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، التي يمكن أن تتضمن ما يلي (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 8):

▪ توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛

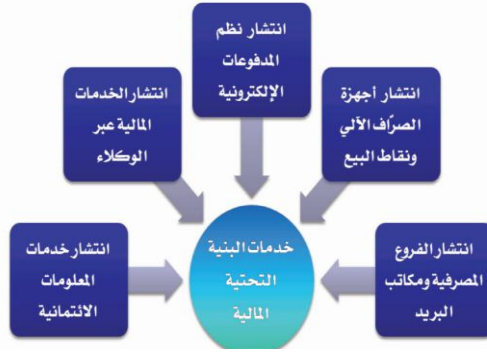
▪ تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة. إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي ونقاط البيع، والصرافات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيره وفقاً لتشريعات كل دولة؛

▪ تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛

▪ الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services)، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع؛

▪ العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة. واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

الشكل 01: خدمات البنية التحتية المساندة للشمول المالي والمصرفي



المصدر: (غربي، 2018م، صفحة 88)

2.2.2 الحماية المالية لمستهلكي الخدمات المالية: حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية باهتمام كبير في الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتطوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية، والتوسع في تلك الخدمات يساهم في تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، وزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي، وذلك من خلال الآتي (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 9):

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛



- توعية و تثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك مالياً لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.
- 3.2.2 تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية، مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية أخذاً في الاعتبار بما يلي (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 9):
- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط الإقراض والتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وشفافية؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم؛
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع؛
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.
- 4.2.2 التثقيف المالي: يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي. يتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 9).

### 3.2 أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

1.3.2 أبعاد الشمول المالي: حسب الإطار المرجعي لاستراتيجيات الشمول المالي الذي تم إعداده من قبل البنك الدولي في قمة العشرين برئاسة المكسيك سنة 2012م، أن هنالك على الأقل ثلاثة أبعاد للشمول المالي، وهي (world bank, 2012, p. 17):

- الوصول للخدمات المالية: عبارة عن القدرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا؛
- استخدام الخدمات المالية: عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات المالية عبر الزمن مثل متوسط ميزانيات الادخار وعدد الصفقات لكل حساب وعدد المدفوعات الالكترونية لكل حساب؛
- جودة الخدمات المالية: ويقصد من الجودة قدرة المنتج أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتجات المالية.

2.3.2 مؤشرات قياس الشمول المالي: توضح مؤشرات قياس الشمول المالي إلى أي مدى أن القطاع المالي في الاقتصاد المعني يتمتع بالنشاط والحيوية، وإلى أي مدى أنه محصن ضد أي شكل من أشكال التحيز لصالح (أو التمييز ضد) أي فئة من فئات المجتمع، وتوجد ثلاثة مؤشرات رئيسة على المستوى الكلي يتم استخدامها من زاوية الشمول المالي والمصرفي لتشخيص الحالة العامة للقطاع المالي، وتتمثل في الآتي (غربي، 2020م، صفحة 23):

- مؤشر الوصول المالي (*Financial Access Indicator*): يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة القطاع المالي على اختراق المستفيدين (العملاء)؛ وذلك من خلال تيسير الوصول السلس لكافة أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات التي ينتجها القطاع المالي. ويتم التوصل إلى ذلك عن طريق معرفة عدد الفروع المصرفية أو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 شخص من السكان. فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى خدماته ميسراً لأكبر عدد ممكن من السكان؛

- مؤشر العمق المالي (*Financial Depth Indicator*): يقيس هذا المؤشر مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد *Monetization rate* في الاقتصاد، باعتبار أن النقود تُستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف على متطلبات الاستثمار. ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الضيق  $M_1$ ، كذلك عرض النقود

بالمفهوم الواسع  $M_2$  إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP. القطاع المالي الشامل من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يستطيع أن يحقق أعلى نسبة ممكنة من استخدامات النقد بكافة أشكاله وأنواعه لتحقيق الناتج المحلي الإجمالي؛

- مؤشر الاستخدام المالي (*Financial Usage Indicator*): يقيس هذا المؤشر مدى قدرة أفراد المجتمع على استغلال واستخدام الخدمات والمنتجات التي أصبحت بالفعل متاحة لهم من قبل القطاع المالي؛ وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي منسوباً إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي. فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يتحقق فيه أقصى مدى ممكن من حيث استغلال أفراد المجتمع لخدماته المالية.

### 3. الإطار التطبيقي للدراسة

1.3 الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة السكان البالغين في الجزائر خلال الفترة: 2015-2020، وقد تم جمع البيانات المستخدمة في البحث من مجموعة متنوعة من المصادر وهي: قاعدة بيانات بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، قاعدة بيانات البنك الدولي، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات بريد الجزائر، قاعدة بيانات شركة النقد الآلي والعلاقات الثنائية بين البنوك satim، وموقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر. ومن أجل تحليل مؤشرات الوصول المالي ومحاولة تشخيص نقاط القوة والضعف في النظام المالي والمصرفي في الجزائر خلال الفترة: 2015-2020

2.3 متغيرات الدراسة: تنقسم متغيرات الدراسة إلى متغير مستقل وبمثل مؤشر الوصول المالي والمتغير التابع الذي يمثل الشمول المالي والمصرفي. حيث اعتمد الباحث على مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تقع ضمن مؤشر الوصول المالي الذي يعتبر أحد أبعاد الشمول المالي التي تم طرحها من قبل البنك الدولي في العام 2017 (World Bank, 2017)، وهي:

- مؤشر نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً ويمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر؛
- مؤشر عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية لكل 100.000 بالغ؛
- مؤشر عدد مكاتب بريد لكل 100.000 بالغ؛
- مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ؛
- مؤشر إجمالي البطاقات الدفع الإلكتروني إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الجزائر؛

- مؤشر عدد محطات الدفع الإلكتروني لكل 100.000 بالغ؛
  - مؤشر مشتركو الهاتف النقال إلى إجمالي عدد سكان الجزائر.
- تم حساب هذه المؤشرات بناءً على البيانات المجمعة من المصادر المذكورة سابقاً بالإضافة إلى تلخيصها في جدول مع تحديد بعض المتوسطات والنسب المئوية، من أجل تحليلها وتقييمها .

### 3.3 عرض نتائج مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر ومناقشتها:

يقيس مؤشر الوصول المالي والمصرفي مدى مقدرة القطاع المالي على اختراق المستفيدين (العملاء)؛ وذلك من خلال تيسير الوصول للسلس لكافة أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات التي ينتجها القطاع المالي. ويتم التوصل إلى ذلك عن طريق مجموعة من المؤشرات الجزئية كعدد الفروع المصرفية مثلاً أو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 شخص من السكان. فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى خدماته ميسراً لأكثر عدد ممكن من السكان. والجدول رقم (1) يوضح بعض المؤشرات الجزئية التي يمكن من خلالها تقييم الوصول المالي الرسمي للأفراد والمشروعات.

#### الجدول 01: الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في الجزائر

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ	8.35	8.57	9.13	9.54	9.64
إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي البنكية النشطة	-	1 370	1 443	1 441	1 621
إجمالي وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية	1664 فرع نهاية 2020				
عدد سكان الجزائر سنة 2020	44227000 مواطن (منهم 30721000 مواطن بالغ)				
عدد البنوك والمؤسسات المالية لسنة 2021	28 (20 بنك تجاري و8 مؤسسة مالية)				
إجمالي محطات الدفع الإلكتروني النشطة	33 945 محطة لسنة 2020				
مقدمي الخدمات المالية عبر الويب	71 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني بين البنوك لسنة 2020				
إجمالي البطاقات البنكية (تصدرها البنوك)	2160417 بطاقة بنكية CIB لسنة 2020				
إجمالي البطاقات الذهبية (يصدرها بريد الجزائر)	6000000 بطاقة ذهبية لسنة 2020				

مشاركو الهاتف النقال	45522938 مشترك
إجمالي فروع بريد الجزائر لسنة 2020	4000 مكتب على المستوى الوطني
إجمالي محطات الدفع الالكتروني لسنة 2020	33945 محطة
عدد محطات الدفع الالكتروني لكل 100 ألف بالغ	110,5 محطة
عدد مكاتب بريد لكل 100 ألف بالغ	13 مكتب
عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية لكل 100 ألف بالغ	5.2 فرع (المعيار العالمي: 20 وكالة لكل 100 ألف بالغ)

Source : (FMI, 2020), (GIE, 2021), (Satim, 2021), (Algérie Poste, 2020), (ONS, 2018), (Joradp, 2021)

تُظهر بيانات الجدول رقم (1) أن نسبة انتشار وكالات البنوك والمؤسسات المالية تصل إلى نحو 5<sup>1</sup> فروع مصرفية لكل (100.000) مائة ألف نسمة من سكان الجزائر، أي أقل من المتوسط للدول النامية والبالغ نحو 10 فروع لكل (100.000) مائة ألف نسمة (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 201)، وتساء هذه المقارنة أكثر إذ نظرنا لانتشار الفروع إلى المساحة الجغرافية، "حيث تتموقع فروع وكالات البنوك الخاصة، في شمال البلاد، بينما تغطي فروع وكالات البنوك العمومية كامل التراب الوطني" (بنك الجزائر، 2017، صفحة 69).

بالإضافة إلى الفروع البنكية، تنتشر في الجزائر مراكز الصكوك البريدية التي تقدم خدمات مالية مختلفة. وتمثل مراكز الصكوك البريدية هذه وسيلة مهمة في المساهمة في وصول الخدمات المالية لشرائح كبيرة في المجتمع وخاصة في المناطق الريفية والناحية. ويرتبط ذلك بالانتشار الجغرافي الواسع لهذه المراكز وقدم تواجدها، حيث يتميز مركز الصكوك البريدية بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات البنوك "حيث قطعت مؤسسة بريد الجزائر أشواطاً كبيرة في مسار التطور والعصرنة الذي باشرته منذ نشأتها بغية تحقيق خدمات بريدية وخدمات مالية وخدمات شمولية لفائدة كافة شرائح المجتمع، تغطي حاجة ما يفوق عن 40 مليون نسمة حيث تمتلك أكبر شبكة بريدية إفريقية تضم ما يفوق 4000 مكتب بريدي موصولة كلياً بشبكة الانترنت" (بريد الجزائر، 2021).

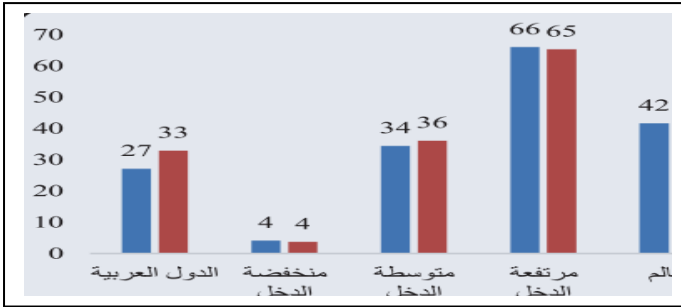
"تصل عدد الحسابات الشيكات المسجلة لدى بريد الجزائر إلى 22616402 حساب نهاية 2020" (MPTTN, 2020). أما نسبة الانتشار عدد مكاتب بريد الجزائر لكل 100 ألف بالغ بلغت 13 مكتب، وإجمالاً بلغ عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب بريد الجزائر 5664

وكالة، أي بنسبة 18 وكالة لكل 100 ألف بالغ وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي المعبر عنه بـ 12.2 وكالة لكل 100 ألف بالغ (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 201).

كما تلعب شبكة البريد في حالات عديدة، كقنوات للتحويلات المالية المحلية، وبالرغم من كل ذلك، فإنه لا يزال هناك مجالا كبيرا للاستفادة من شبكات مراكز البريد في تحسين الوصول للخدمات المالية في الجزائر من خلال تبني إصلاحات تهدف إلى إعادة هيكلة مراكز الصكوك البريدية فيما يتعلق بدورها في تقديم الخدمات المالية، والاستفادة من شبكتها الواسعة في تحسين وصول الخدمات المالية لفئات عديدة.

بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي شهدت تطور ملحوظ في الجزائر، كما تظهره البيانات في الجدول رقم (1) حوالي 9 جهاز صراف آلي لكل مائة ألف نسمة، إلا أنها دون المستوى المطلوب، "مقارنة بالمتوسط في الدول العربية والبالغ 32.9 جهاز لكل مائة ألف نسمة، ودون المتوسط العالمي البالغ 43.5 جهاز لكل مائة ألف نسمة" (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 201). ويوضح الشكل رقم (02) هذه المقارنة بين العالم والدول العربية وبين الدول المتوسطة والمنخفضة والمتفعة الدخل.

الشكل 02: أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ

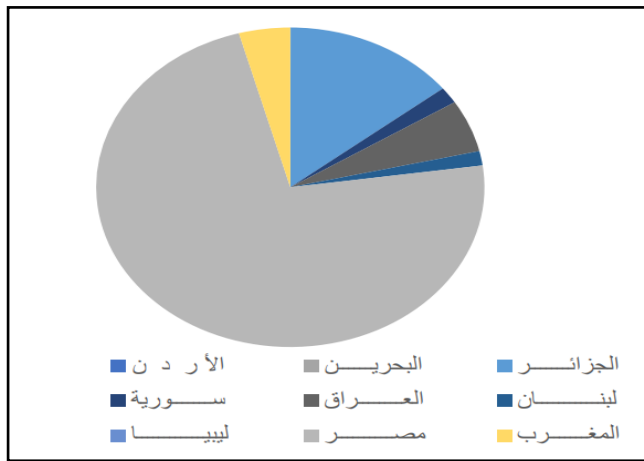


المصدر: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 201)

أما فيما يخص انتشار محطات الدفع الإلكتروني (نقاط البيع PoS)<sup>2</sup>، فإن بيانات الجدول رقم (1) تُظهر أن هناك 33945 محطة دفع إلكتروني نشطة بالجزائر، أي بنسبة 110,5 محطة دفع لكل مائة ألف بالغ في الجزائر، وهي نسبة أقل من المتوسط إذا ما قورنت بالدول العربية. حيث تشير البيانات المتوفرة على ثمان دول عربية (البحرين والجزائر وسورية والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب) نحو 178 منفذ ألف محطة. تأتي مصر في المرتبة الأولى بنحو 130 ألف محطة لتقديم الخدمة). كما ينتشر استخدام المحافظ الرقمية لشركات التقنيات المالية

في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة في عدد من هذه الدول بما يعزز آليات الدفع الإلكتروني، حيث يتوفر في مصر نحو 15.3 مليون محفظة رقمية، ونحو 4 ملايين محفظة في البحرين، ومليون محفظة في السعودية. وتتشابه هذه الدول من حيث القنوات التي يتم من خلالها تقديم خدمات الدفع الإلكتروني بالتجزئة مثلما هو الحال في الإمارات ومصر والكويت ولبنان والجزائر، حيث تشمل هذه القنوات كل من أجهزة الصراف الآلي، والمحافظ الرقمية، والمنافذ التجارية، والبنوك، والدفع عبر الإنترنت" (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 30). والشكل رقم (03) يوضح ذلك.

الشكل 03: عدد المنافذ التي تدعم الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة لسنة 2019 (إجمالي عدد المنافذ 178 ألف منفذاً)



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 31)

أما الجهود المستقبلية التي تقوم بها السلطات الإشرافية في الجزائر، فتشمل تشجيع الأشخاص على استخدام طرق الدفع الجديدة من خلال حملات توعوية، ووجوب الدفع الإلكتروني لبعض المشتريات مثل السلع الاستهلاكية المعمرة، إضافة إلى التقليل والتقليص من إمكانيات الدفع نقدا والعمل على تحسين التنظيمات الصادرة عن بنك الجزائر بما يناسب تطور النقد الآلي.

تتوفر الجزائر على عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي (إلكتروني)، واعتماد بنك الجزائر لآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني، وإنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر، إضافة إلى اعتماد البنوك على

آليات الدفع الرقمي. يُشار إلى أنه على الرغم من وجود عدد من شركات التقنيات المالية في الجزائر، إلا أن نشاطها يقتصر على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية و بريد الجزائر من أجل توفير خدمات رقمية لعملائهم، فيما لا يُسمح لهذه الشركات وفق الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حاليا العمل في مجال الدفع الإلكتروني. كما يشار كذلك بأن السلطات الجزائرية تقدم عدد من المزايا مثل إلغاء الرسوم ومصارييف استخدام العملاء للبطاقات الدفع، وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تُفرض على التجار بواقع 10 دنانير عن كل المشتريات التي تصل قيمتها إلى 5000 دينار جزائري وتدفع إلكترونيا. كذلك، تم حث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الإلكتروني لفائدة العملاء بدون تكاليف من خلال طلبات إلكترونية على شبكة الانترنت بسهولة ودون قيود. إضافة إلى الاتجاه السائد لدى السلطات الجزائرية بتشجيع الدفع الإلكتروني لاسيما عن بعد وتوسيع نطاقه ليكون في متناول كل مواطن. كما عملت السلطات الجزائرية على تشجيع البنوك على زيادة أعداد الحسابات وربط استخدام بطاقات الدفع بوجود حسابات للعملاء لدى البنوك. كما تم إنشاء شركة تساهم فيها كل البنوك العاملة في الجزائر لتيسير تعاملات الدفع الإلكتروني سوا كان ذلك عبر الإنترنت، أو عن طريق استعمال نقاط الدفع الإلكتروني (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 27).

بالنسبة لانتشار خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول في الجزائر لا يزال انتشار هذه الخدمة عبر الهاتف المحمول (banking mobile) في مراحلها الأولى في الجزائر وفي المنطقة العربية عموما بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى. وتتوفر الإمكانية لقيام هذه الخدمات بدور كبير في تحسين الوصول للخدمات المالية، خاصة في دول تتميز بصورة عامة بارتفاع السكان في المناطق الريفية وانتشار جيد لشبكات الاتصالات فيها، ناهيك عن كونها أكثر حاجة لتحسين الوصول للخدمات المالية.

كما نشير هنا إلى الجهود التي قام بها تجمع النقد الآلي في الجزائر، حيث عمل على تحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية التي تصدرها البنوك والبطاقة الذهبية التي يصدرها بريد الجزائر، "ويزعم تجمع النقد الآلي إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف النقال بداية من سنة 2020، وهي خدمة تندرج في إطار تنوع الخدمات والمنتجات النقدية بالجزائر" (aps, 2019)، وهذا ما يسمح بالاستفادة من النسبة المرتفعة لمشتري الهاتف النقال في الجزائر (45522938 مشترك، أنظر جدول رقم (1)). ويتعلق الأمر بتطبيق عبر الهاتف الذكي



سيتم ربطه بالشبكة البنكية للتمكين من إجراء المعاملات التي سيتم خصمها على البطاقة البنكية أو بطاقة بريد الجزائر (الذهبية)، وتعنى هذه الطريقة النقدية بعمليات الدفع الجوارية (المساحات التجارية) بالارتكاز على الأنظمة الذكية. للتذكير فان تجمع النقد الآلي هو هيئة تنظيمية تتدخل في تنظيم النظام النقدي ما بين البنوك وتمثل مهمتها الأساسية في التطوير النقدي وتوسيع رقعة استعمال وسائل الدفع الالكترونية.

#### 4. خاتمة

اهتمت هذه الدراسة بتحليل مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر خلال الفترة: 2015-2020، من أجل تقييم أدائها والتوصية باقتراحات لمعالجة الفجوات التي يحددها.

1.4 نتائج البحث: من أهم النتائج المتوصل إليه فيما يخص تقييم مؤشرات الوصول المالي في الجزائر:

- نسبة انتشار وكالات البنوك والمؤسسات المالية تصل إلى نحو 5 فروع لكل (100.000) مائة ألف نسمة من سكان الجزائر، وهي أقل من المتوسط للدول النامية والبالغ نحو 10 فروع لكل (100.000) مائة ألف نسمة؛

- هناك تفاوت في انتشار وكالات البنوك والمؤسسات المالية على المساحة الجغرافية، حيث تتموقع فروع وكالات البنوك الخاصة، في شمال البلاد، بينما تغطي فروع وكالات البنوك العمومية كامل التراب الوطني؛

- تنتشر في الجزائر مراكز الصكوك البريدية التي تقدم خدمات مالية مختلفة، حيث يتميز مركز الصكوك البريدية بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات البنوك بما يفوق 4000 مكتب بريدي على مستوى التراب الوطني؛

- يبلغ عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب بريد الجزائر 5664 وكالة، أي بنسبة 18 وكالة لكل 100 ألف بالغ، وهي نسبة قريبة من المعيار العالمي المعبر عنه بـ 20 وكالة لكل 100 ألف بالغ.

- يبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر حوالي 9 جهاز صراف آلي لكل مائة ألف نسمة وهي دون المستوى المطلوب، مقارنة بالمتوسط في الدول النامية والبالغ 29 جهاز لكل مائة ألف نسمة؛

- يبلغ عدد محطات الدفع الالكتروني 33945 محطة دفع الكتروني نشطة بالجزائر، أي بنسبة 110,5 محطة دفع لكل مائة ألف بالغ في الجزائر، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي لكنها مماثلة لدى معظم الدول العربية؛

- لا يزال انتشار خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول في الجزائر (banking mobile) في مراحلها الأولى في الجزائر وفي المنطقة العربية عموما إذا ما قورنت بالمجموعات الإقليمية الأخرى.

حسب هذه النتائج يمكننا القول أن القطاع المالي والمصرفي في الجزائر له القدرة على الوصول واختراق المستفيدين (العملاء)؛ كما أن هناك مجالا كبيرا للاستفادة من شبكات مراكز البريد في تحسين الوصول للخدمات المالية من خلال تبني إصلاحات تهدف إلى إعادة هيكلة مراكز الصكوك البريدية، فيما يتعلق بدورها في تقديم الخدمات المالية، والاستفادة من شبكتها الواسعة في تحسين وصول الخدمات المالية لفئات عديدة، خاصة إذا علمنا أن نسبة امتلاك حساب شيكات بريدي فقط تصل إلى (73.61%)<sup>3</sup> من إجمالي السكان البالغين "التي تفوق المعدل العالمي البالغ 69%، عكس النسبة الواردة في تقرير بيانات مؤشر العالمي للشمول لسنة 2017 المقدرة بـ 43% (World Bank, 2017). بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من النسبة المرتفعة لمشتري الهاتف النقال في تقديم خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول الذي يفوق عدد مشتركه عدد سكان الجزائر. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

#### 2.4 مقترحات البحث: بناء على ما سبق يمكن اقتراح ما يلي:

- دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب في الخدمات المالية الرسمية لتكون نقطة الانطلاق في صياغة إستراتيجية وطنية للشمول المالي في الجزائر، في ظل التحولات التي تفرضها التطورات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية والابتكارات ومتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة؛

- مواصلة تبني الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز المنافسة المصرفية وذلك من خلال تبني إصلاحات على صعيد الإطار القانوني والتنظيمي بما يشمل إزالة القيود المفروضة على ممارسة العمل المصرفي من قبل المستثمرين الأجانب والمستثمرين من القطاع الخاص، وخصخصة البنوك العامة الخاسرة لتقليل مستويات الهيمنة المصرفية والتوسع في تقديم المزيد من الخدمات المالية بكفاءة أكبر.

- على السلطات الإشرافية في الجزائر أن تبني سياسات لزيادة مستويات الوصول المالي بهدف تحفيز مزودي الخدمات المالية على التوجه نحو مستويات أكبر لتنوع المنتجات المالية والمصرفية بكلفة مقبولة بما يساعد على زيادة الشمول المالي للأفراد والمشروعات.

- تحسين وتعزيز مؤشرات الوصول المالي بإعادة هيكلة مراكز الصكوك البريدية وتحويلها إلى مؤسسة مصرفية مستقلة هي بنك البريد مملوكة لبريد الجزائر، في هذا الإطار يمكن الرجوع إلى التجربة المغربية والاستفادة منها؛

-تشجيع رقمنة المدفوعات النقدية، وتوظيف نظم الدفع الإلكتروني والتقنيات الحديثة من خلال إيجاد بيئة حاضنة لتشجيع شركات التقنيات المالية الحديثة التي تعد أحد أهم التوجهات الحديثة لزيادة الشمول المالي بما يساعد على التوسع في تقديم الخدمات المالية وخفض كلفتها وضمان تنوعها بما يلئم احتياجات المتعاملين المختلفين، هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على تطور التسرب النقدي، وظاهرة الاكتناز والفساد المالي إذ يعتبر هذا أحد نقاط الضعف للنظام المصرفي الجزائري؛

-تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد إستراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي تعزز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

- تعزيز الوصول المالي من تفعيل وتطوير السوق المالية (البورصة) في الجزائر من أجل تمكين المؤسسات المالية والمصرفية من دعم نمو القطاع الخاص وتقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، خاصة للفئات محدودة الدخل؛ بالإضافة إلى تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة إذ تعد عنصرا رئيسيا في توظيف العمالة والحد من البطالة.

## 5. الإحالات والمراجع:

### 1.5 الإحالات:

- نسبة 5 وكالة لكل مائة ألف محسوبة على أساس عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية لمجموع سكان الجزائر البالغين، دون الأخذ بالاعتبار فروع المراكز البريدية.
- يقصد بنقطة البيع، الجهاز المتاح لدى المحلات التجارية لاستخدامات بطاقات الدفع المختلفة.
- (عدد الحسابات الشيكات المسجلة لدى بريد الجزائر / عدد سكان الجزائر البالغين) X 100
- 2.5 المراجع باللغة العربية
- أحمد مختار عمر. (2008م). معجم اللغة العربية المعاصرة (الإصدار 1، المجلد الأول). القاهرة، مصر: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.
- بريد الجزائر. (17، 01، 2021). <https://www.poste.dz/dg/dg.hanoufi.jpp.fr>. تاريخ الاسترداد 30، 01، 2021

- بنك الجزائر. (2017). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- حنان الطيب. (2020م). الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية (الإصدار 1). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
- صندوق النقد العربي. (2019). التقرير الاقتصادي الموحد. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي. (2020). الإصدار الأول لتقرير مرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربي"، التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة ( Fintech Electronic Retail Payment). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- عبد الحليم عمار غربي. (2020م). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، 6 (1)، الصفحات 41-7.
- عبد الحليم عمار غربي. (4، 2018م). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي- الاقتصادات العربية نموذجاً - . مجلة بيت المشورة (8)، الصفحات 79-127.
- فلاق صليحة، معمر حمدي، و صليحة حفيفي. (2019م). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي ، 7 (4)، الصفحات 1-14.
- مجدي الأمين نورين. (9، 2015). الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول. مجلة المصرفي (77)، الصفحات 4-11.
- يسر برنيه، رامي عبيد، و حبيب أعطيه. (2019م). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد لعربية فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

### 3.5 المراجع باللغة الأجنبية:

- Algérie Poste. (2020). <https://www.poste.dz/news/s/communique-6>. Consulté le 17 01, 2021
- aps. (2019). <https://www.aps.dz>. Consulté le 14 02, 2021, sur <https://www.aps.dz/ar/economie/73662-2020#>, (14/02/2021).
- FMI. (2020). Financial Access Survey (FAS).

- GIE. (2021). <https://giemonetique.dz/ar>. Consulté le 12 01, 2021
- Joradp. (2021). <https://www.joradp.dz>. Consulté le 17 01, 2021, sur <https://www.joradp.dz/FTP/jo-ww/F2021005.pdf>
- MPTTN. (2020). [www.mpt.gov.dz](http://www.mpt.gov.dz). Consulté le 01 30, 2021
- ONS. (2018). <https://www.ons.dz>. Consulté le 17 01, 2021, sur <https://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie2018.pdf>
- Satim. (2021). <https://www.satim.dz>. Consulté le 12 01, 2021
- World Bank. (2012). Financial Inclusion Strategies Reference Framework. Washington.USA.
- World Bank. (2017). The Global Findex database . Washington, DC: World Bank.